بسم الله الرحمن الرحيم

وقفات مع ورقات ابن العم محمد مسلم الرحيلي في نسب حرب ونسب قبيلة (الرحلة) على وجه الخصوص

أولاً:

ورد في مقدمة البحث حكم انتساب الرجل إلى قوم ليس له فيهم نسب ، واُستدل بنصوص صحيحة على هذا الحكم ، ويجب الاذعان للنّص الشرعي إذا اُستدل به على وجهه الصحيح ، لكنّ تنزيل النّص الشرعي تنزيلاً خاطئاً غير مقبول ، نحترم النّص ونُقدسه ، ونرفض التنزيل الخاطئ حيث اُستدل بهذه النّصوص في غير موضعها ، فهذه النّصوص تُنزل على كل مَنْ ادعى النّسب إلى قوم غير قومه عالماً قاصداً ولا تُنزل على مَنْ انتسب إلى قوم ظاناً صحة الانتساب إليهم ، فشبهة الانتساب هذه لا تدخله تحت الوعيد الوارد في هذه النّصوص الشرعية، والاستدلال بهذه الطريقة تدليس على العامّة ، واستمالة لقلوبهم للمذهب الذي يُراد اقناعهم به بطريقة غير صحيحة في الاستدلال ، ومنهج غير صحيح في البحث، وارهاب فكري للمخالف بأنك أيها المنتسب إلى الأنصار من قبيلة الرحلة تدخل تحت الوعيد الوارد في تلك النّصوص الشرعية، والأمر ليس كذلك لأنّ الرأي المخالف لم يكن قاصداً تغير نسبه وهو يعلم عدم صحة النسب.

ثانياً:

اتعجب من الحكمة من نصب هذه الراية في نفي نسب قبيلة الرحلة إلى الخزرج على وجه الخصوص، مع العلم أنّ دخول القبائل بعضها في بعض أمر مستفيض، ولا تكاد تجد قبيلة سلمت من هذا الأمر لكن اهمال كل القبائل ، والجرأة على هذه القبيلة أمر مستغرب، وكون قبيلة الرحلة حربية هذا لا ينفي أن تكون خزرجية أنصاريّة كمزينة العدنانية التي دخلت في قبيلة حرب.

ثالثاً:

أُستند في هذا البحث في نسب حرب على كتاب (الإكليل للهمداني)، وهذا الكتاب هو المصدر الوحيد الذي نسب حرب إلى خولان، وكل الذين نسبوا حرب إلى خولان عالة عليه، ثم نجد التدليس في هذا البحث على القارئ ويوهمه بأنّ هناك مصادر أخرى نسبت حرب إلى خولان، في قوله (ذكرت المصادر التاريخية أن نسب قبيلة حرب يرجع إلى حرب بن سعد بن خولان ....) وإذا رجعنا إلى الحاشية لا نجد سوى مصدراً واحداً فقط، وهو كتاب الإكليل، ومن التدليس أيضاً (وقد سبق الهمداني في ذكر قبيلة حرب مؤرخ حجازي مشهور ، وهو أبو زيد أحمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢ ....) علماً أنّ أبا زيد معاصر للهمداني وليس قبله كما ذُكَر في البحث، فالهمداني توفي عام (٣٣٦هـ) ، والبلخي توفي عام (٣٢٢ هـ) ، فكيف كان قبله والفرق بين وفاة الرجلين اثنا عشر عاماّ فقط ؟!!

ثم إنّ حرب الذين ذكرهم البلخي ليست حرب المذكورة في كتاب الإكليل حيث قال: الدكتور عبدالمحسن بن طما (أصبحت زبيد المذحجية (بنو حرب) أكثر نفوذا في القرن الثالث وبدايات الرابع فطردت الجعفريين من ودان (بين مستورة والأبواء (وذكرهم البلخي٣٢٢هـ باسم بني حرب ثم وضح ابن سعيد وابن خلدون وقالا: هم زبيد من مذحج يقال لهم بنو حرب.) وذكر مصدره لهذه المعلومة ابن خلدون ٤/ ٢٣٢.

رابعاً:

اعتمد في البحث على كتاب (الإكليل) ومؤلفه الهمداني وكأنّه (صحيح البخاري) ، وشتان بين الثرى ، والثريا فكتاب (الإكليل) ومؤلفه (الهمداني) كانا محل نقد المؤرخين الكبار ، إذ نقل الدكتور عبدالمحسن بن طما نقد المؤرخين للهمداني ، وهذا نقدهم :

١ - قال شرف الدين المتوفي في ٩٦٥هـ المؤرخ اليمني، عن الهمداني، وكان مشهوراً بالكذب في الانساب مع معرفته بها وكان يأخذ على الكذب فيها مالاً.

٢ - قال الشيخ حمد الجاسر: الهمداني فيما عدا بلاد اليمن لا يتجاوز علمه حد ما ينقله وقال ايضاً (من الامور التي تؤخذ على الهمداني التصرف في تغيير أسماء المواضع) كما قال أيضاً (ومن الألفاظ التي نقرأها في كتبه مالا نجد له أصولاً فيها بين أيدينا في كتب اللغة، ولا نستطيع

الجزم بصحته إذ كثير من نصوص الهمداني دخلها التحريف ولم تصل لها أصول صحيحة)

٣ -قال أحمد أبو الرجال (يمني): (لهج ابن الحائك (أي الهمداني) بتفضيل قبيلة قحطان على عدنان، وحقر ما عظم اللّه، وتجاسر على انتقاص من اصطفاه اللّه).

٤ - قال سليمان الندوي: وهذا القول (أي جغرافية المواقع) ينطبق على ما يتعلق باليمن بلد الهمداني فهو يكتب ما يكتب عن رؤية ومعرفة وأما الأجزاء البعيدة عن اليمن فعن نقل، ولهذا وقع فيها كما وقع فيه غيره.

٥ - ذكر محمد با مطرف، أخطاء النسب الكبيرة لقبائل حضرموت وقبائل المهرة التي رصدها الهمداني.

٦ - رأي ابن عقيل الظاهري في الهمداني حيث ذكر أن من أكاذيبه زعمه أن قبيلة حرب خولانيه قحطانية.

وكتاب الإكليل مفقود ، والكتاب المطبوع حالياً هو من تأليف (محمد بن نشوان الحميري) أحد علماء اليمن في القرن السادس، فإذا سقط كتاب (الإكليل) ، ومؤلفه سقط رأي كل من كان عالة عليه في خولانيّة حرب مِمّن كتبوا في هذا العصر، ومن دار في فلكهم ، وسلك مسلكهم ، ونهج نهجهم .

خامساً:

إنّ الخلاف في خولانية قبيلة حرب خلاف قديم، وقد خالف في ذلك عالم كبير هو ابن حزم الظاهري في القرن الخامس الهجري وهو قريب العهد بأصل القبائل في كتابه (جمهرة أنساب العرب) ، ثم يأتي بعض الكُتّاب في علم الأنساب، ويستدرك على جهبذ في النسب سبقهم قبل ألف عام والذي عاصر تلك الحقبة الزمنية، وعرف قبائلها، أليس هذا تعالم من هؤلاء الكُتّاب ؟ !

سادساً:

ذُكِرَ في البحث عن الهمداني أنّ حرب الخولانيّة سكنت الحجاز ، وتغلبت على القبائل الموجودة فيها ، وأجلتهم عن ديارهم ، وعلى فرضية قوة البأس عندهم ، فهل يُعقل أن تجليهم بدون معارك ؟! فإنْ كانت هناك معارك طاحنة ، فأين ذِكر هذه المعارك في التأريخ ؟! إذ لم يسجل لنا التأريخ أي معركة ، وهذا يدل على أنّ رواية الهمداني عن هجرة حرب الخولانيّة ، رواية أقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة.

سابعاً:

من المخجل في هذا البحث تكذيب رجل من مشايخ حرب تلميحاً لا تصريحاً حول رؤيته لاسم (الرحيلي الخزرجي) في وثيقة رآها بعينه، وقرأها بنفسه، فما أقبح تكذيب الرجال العدول الثقات ! علماً أنّ البحث أهمل ذِكر اسم الرجل امعانا في تكذيب الشهادة فقيل في البحث: (ذكر أحد الفضلاء قصة مفادها ....) ثم قيل أيضاً (.... وقد كان من حديث صاحب القصة ....) مع أنّ الرجل حي يرزق واسمه الشيخ (تركي بن حمود بن راجح الترجمي الصاعدي العوفي) .

ثامناً:

قيل في البحث عن شهادة الشيخ / تركي بن حمود الترجمي الصاعدي العوفي (مزورة أو مُصحّفة أو حديثة الكتابة أو يشبه أن يكون وهماً ......) كل هذا الاحتمالات لا تساوي الحبر الذي كُتبت به فما الدليل على ما ذُكِرَ من الاحتمالات ؟! وهل تُبنى الحقائق على الاحتمالات ؟! ، وكذلك أين دليل الترجيح في هذا القول : (والذي يترجح عندي أنّ الوثيقة قُرئت خطأ) !!

تاسعاً:

قيل في البحث عن الشيخ / تركي بن حمود الترجمي (أنه غير متخصص في معرفة صحيح الوثائق من مكذوبها) ، وهل كاتب البحث متخصص في علم الأنساب ؟! ، وهل هو متخصص في معرفة الوثائق من مكذوبها ؟! حقاً ينطبق على مثل هذه الحالة المثل القائل (رمتني بدائها وانسلت) وقيل عن رواية الشيخ أنها من الأوهام والرجل ليس كأي رجل بل مشهود له بالعدالة ، ورجاحة العقل ، وأحد مشايخ حرب، فلا أدري مَنْ الذي وقع في الوهم ؟!

عاشراً:

الاستشهاد بابن الجزري عند ذكره لاسم الرحلة دون الاشارة لكونهم من الخزرج ليس فيه دلالة على نفي كونهم من الأنصار، لأنّ الرجل قد يخفى عليه بعض مَنْ هم من قبيلته، كالأشراف مثلاً رغم علو النّسب إلا أنّ بعضهم دخل في القبائل، وخفي على أبناء عمومتهم معرفتهم .

الحادي عشر:

نُقل في البحث عن ابن حجر رحمه اللّه في تفسيره لقلة الأنصار الواردة في الحديث وكان النّقل كمن يقرأ (ويل للمصلين) ثم يقف، وكان ينبغي نقل كلام ابن حجر كاملاً في تفسيره للقلة، ويبدو أنّ النّقل بهذا البتر المقصود منه الانتصار للرأي الذي كّتب من أجله البحث ، وتُركَ التفسير الآخر المخالف لرأي الباحث، ومن الأمانة العلمية أن يكون النقل كاملاً .

! وهذا نقل (الباحث) المبتور عن ابن حجر : (أي في القلة ... الملح بالنسبة إلى جملة الطعام جزء يسير منه) .

وأنا انقل كلام ابن حجر كاملاً هنا

(قوله في حديث أنس وان الناس سيكثرون ويقلون أي ان الأنصار يقلون وفيه إشارة الى دخول قبائل العرب والعجم في الإسلام وهم اضعاف قبيلة الأنصار فمهما فرض في الأنصار من الكثرة كالتناسل فرض في كل طائفة من أولئك فهم ابدا بالنسبة الى غيرهم قليل ويحتمل ان يكون صلى اللّه عليه وسلم اطلع على انهم يقلون مطلقا فأخبر بذلك فكان كما أخبر لأن الموجودين الان من ذرية علي بن أبي طالب ممن يتحقق نسبه اليه اضعاف من يوجد من قبيلتي الأوس والخزرج ممن يتحقق نسبه وقس على ذلك ولا التفات الى كثرة من يدعي انه منهم بغير برهان وقوله حتى يكونوا كالملح في الطعام في علامات النبوة بمنزلة الملح في الطعام أي في القلة لأنه جعل غاية قلتهم الانتهاء الى ذلك والملح بالنسبة الى جملة الطعام جزء يسير منه ....) الفتح ١٢٢ / ٧

فسّر ابن حجر القلة في الحديث على معنيين:

الأول: أنّ الأنصار مهما كانت كثرتهم سيصبحون قلة بالنسبة إلى كثرة مَنْ دخل في الاسلام ، فلو فرضنا أنّ حرب هم الأنصار ستكون نسبتهم إلى المليار مسلم كالملح في الطعام.

الثاني: أنّ القلة المراد بها (انقراض واضمحلال) بمعنى يفنى عقبهم، ولا يبقى منهم إلا القليل، وهذا التفسير لم يرجحه ابن حجر إذ قال:(ويُحتمل) ، فأخذ الباحث بهذا الرأي حتى يُثبت أنّ حرب ليست أنصاريّة بما أنّ الأنصار أقرب إلى الانقراض، وأغفل الرأي الآخر نصرة لرأيه .

الثاني عشر:

نُفي في البحث العقل عمن خالف رأي الباحث في نسب حرب، وهذا افتراء، وقد يكون فيه تعالي، وكبر ، وكأنّ عقل الباحث أرجح ، ورأيه هو الصواب الذي لا محيد عنه فقال الباحث : (إنّ هذه الطريقة في الاستدلال لا يقول بها عاقل إلا من باب (عنز ولو طارت).

الثالث عشر:

إنّ الوثائق التي تدل على أنّ الرحيلي سالمي هذه لا تنفي كونه خزرجي إذ قد يغلب اسم الفرع على اسم الأصل، وهذا حاصل في كثير من القبائل أن يغلب اسم الفرع على اسم الأصل.

الرابع عشر:

خالف الباحث ما نهى الناس عنه، فقد حذرهم من الانتساب إلى أقوام غير أقوامهم، وهو في بحثه هذا يخرج قبيلة من أخرى مع العلم أنّ الرأي الآخر محترم، وقابل للصحة، إذ العلم الحديث ربما في قادم الأيام تكون له الكلمة في إثبات الأنساب إذ أنّ هناك بحوث تتكلم عن الحمض النووي، وأنّ حرب ، والأنصار يلتقون في نفس السُّلالة، رغم أن هذا العلم لم يعمل به حالياً في إثبات النّسب، وربما مستقبلاّ يكون له الفصل ، وخاصة إذا ثبتت مصداقيّة الحمض النووي.

الخامس عشر:

من العجيب في هذا البحث اجتماع خمسة من الباحثين لمساعدة الباحث في اخراجه بهذا الشكل رغم أنّ عدد صفحاته (٢٤) صفحة، وحُشي بالنّقل من (٤٢) مرجع ، وكان يكفيه مرجع واحد ، وهو (كتاب الإكليل) ، لأنه هو المصدر الوحيد في خولانية حرب ، والرحلة يرجعون إلى حرب وانتهى البحث بكل بساطة ،، ويبدو أن تكثير المراجع لإعطاء البحث زخماّ معرفيّاّ يشبه ما يُسمى عند المحدثين (تدليس الشيوخ).

السادس عشر:

يا ابن العم، علم الانساب بحر لا ساحل له، والخوض فيه خطير ، خاصة أنّ مرويات النّسب لم تُطبّق عليها قواعد رواية الحديث الشريف، فهي ظلمات بعضها فوق بعض، فانصح نفسي، وإياك بعدم الخوض فيه ، وأنا هنا فقط اقدم ملاحظاتي على البحث.

عبدالسلام بن معتاد .. بن مساعد الرحيلي

١٤٣٩/٨/٣٠هـ